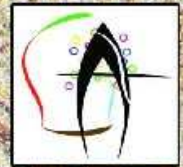




CODESRIA



CODESRIA

13

ḡmḡ

Assemblée générale
General Assembly
Assembleia Geral
الجمع العام الثالث عشر

L'Afrique et les défis du XXIème siècle
Africa and the Challenges of the Twenty First Century
A África e os desafios do Século XXI

إفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين

VERSION PROVISOIRE
NE PAS CITER

Mohammed Amattat

5 - 9 / 12 / 2011

Rabat Maroc / Morocco

منظمات المجتمع المدني و التنمية البشرية بإفريقيا الغربية : دراسة لبعض التجارب وتحليل لإمكانيات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في المغرب

تقديم

غاب خلال العقود الأربعة التي تلت مرحلة الاستقلالات الاستقرار السياسي في أغلب دول القارة الإفريقية وخاصة إفريقيا الغربية، بفعل العديد من الانقلابات العسكرية، ودكتاتورية الحزب الوحيد، والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان بما في ذلك أبسط الحريات الديمقراطية الأساسية مثل حرية الرأي والتعبير والصحافة وتكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات.

وقد تغيرت هذه الصورة القائمة لدول غرب إفريقيا نسبيا في بداية الألفية الثالثة بفضل عدة عوامل حيث حصل نوع من التحول الديمقراطي في بعض دول منطقة إفريقيا الغربية، وبدأت تترسخ التعددية الحزبية والنقابية وحرية تكوين الجمعيات. لكن الحكومات عجزت عن إيجاد الحلول الناجعة لتطويق الكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية البيئية التي تواجه المجتمعات الإفريقية، وبالتالي لم تحقق مؤشرات التنمية البشرية بها التطور المنتظر. فبدأت تطفو على السطح مؤسسات وجمعيات محلية تنتمي إلى نسيج المجتمع المدني الإفريقي.

و الملاحظ أن القارة الإفريقية تكتسب خصوصية عند الحديث عن المجتمع المدني، إذ أنها تتوفر على أشكال تقليدية مثل (العشيرة القبلية، الطرق الصوفية، مجالس كبار السن والكنائس وغيرها) تمارس ذات الأدوار والأنشطة التي تقوم بها الأشكال الحديثة التي تولدت عن التجربة الليبرالية الغربية، مثل المنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية والنقابات. وهذا ما يفرض الحذر والتحسب عند التعامل مع المفهوم الغربي للمجتمع المدني في البيئة الإفريقية.

يمكن تناول موضوع جمعيات المجتمع المدني و التنمية البشرية بإفريقيا الغربية : دراسة لبعض التجارب وتحليل لإمكانيات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني في المغرب من خلال التساؤلات التالية :

-ما هي تجليات الوضع الصعب بإفريقيا الغربية بشريا واقتصاديا؟

-ما هي الأشكال التي يتخذاها المجتمع المدني بإفريقيا الغربية؟ وما هي أدواره في مجال التنمية البشرية على اختلاف

تمظهراتها؟

-أين تتجلى إمكانيات التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا الغربية والمغرب في برامج التنمية البشرية ؟

1- إفريقيا الغربية والإكراهات الاقتصادية والاجتماعية

1-1- السكان والكثافة السكانية :إكراهات ديمغرافية صعبة

تغطي إفريقيا الغربية مساحة واسعة تناهز 5.8 مليون كلم²، وبلغ عدد سكانها في عام 2009 في المجموع 345 مليون نسمة، يمثلون بالتالي 12.5% من سكان العالم، ومن المحتمل أن يصبح العدد 480 مليون نسمة في عام 2030. والنمو السكاني سريع نتيجة ارتفاع في عدد المواليد وانخفاض في عدد حالات الوفاة بعد القضاء على العديد من الأمراض المستوطنة، كما هو الحال في بلدان الجنوب عموما.

وتتميز إفريقيا الغربية بوجود دول ذات قوة بشرية هائلة وأخرى إما متوسطة أو ضعيفة. وتتنوع على الشكل التالي :

دولة واحدة تفوق 100 مليون نسمة	دول عدد سكانها ما بين 10 ملايين نسمة و 21 مليون نسمة	دول عدد سكانها أقل من 10 ملايين نسمة
130	نيجيريا	الرأس الأخضر
	السينغال	غينيا بيساو
	النيجر	غامبيا
	مالي	موريطانيا
	سيراليون	ليبيريا
	بوركينافاسو	الطوغو
	الكوت ديفوار	البنين
	غانا	غينيا
		7.77

وتواجه المنطقة تحديات سكانية هائلة: فـ60٪ من السكان هم دون 25 عاماً، واحد من كل ستة أطفال دون سن الخامسة، مما يفرض تلبية عدة احتياجات تعليمية وصحية. وأن 40٪ من السكان لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة مما يؤثر سلباً وباستمرار على مدن إفريقية كثيرة. كما أن من بين 45 مليون هكتار القابلة للسقي حسب إحصاء منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، فإن المساحة المسقية منها لا تتجاوز 12 مليوناً. وبينما تقدر الاحتياجات السنوية لإفريقيا من الاستثمارات العمومية بعشرة مليار أورو، إلا أن البلدان الإفريقية جنوب الصحراء لا تمثل سوى 5٪ من مجموع المبلغ الذي رصدته البنك الدولي للاستثمارات في قطاع الماء، كما أكثر من 40٪ من سكانها يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم¹.

وتشير عدة دراسات بأن مستقبل القارة الإفريقية عموماً وإفريقيا الغربية بالخصوص سيكون بالمدن، مما سيزيد من عدد مشاكل ممثلة في تزايد الاحتياجات على مستوى الصحة والتعليم والماء². ومن جهة أخرى فبلدان منطقة إفريقيا الغربية تستضيف حالياً 7.5 مليون مهاجر من بلدان أخرى في المنطقة من بين القارة أكثر 20 مليون لاجئ إفريقيا بالقارة كلها³.

1 خطاب جلالة الملك محمد السادس أمام القمة الإفريقية الفرنسية الثانية والعشرين الخميس 20 فبراير 2003 .
<http://www.maroc.ma/NR/rdonlyres/4D809D18-1298-4071-A402>

2 John O. Igué, Ogunzola John Igue, L'Afrique de l'Ouest entre espace, pouvoir et société: une géographie de l'incertitude, Karthala, Editions, 2006, p.429

3 L'Afrique de l'Ouest, Rapport, p.4 , <http://www.oecd.org/dataoecd/16/53/39924367.pdf>

1-2 مؤشرات التنمية البشرية منخفضة: مشاكل اقتصادية واجتماعية

على الرغم من المؤهلات والموارد المعدنية والطاقة والزراعية، فالعديد من بلدان إفريقيا الغربية تحقق مؤشرات نمو ضعيفة، وتعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وانتشار الفقر، تبرز بقوة في مستوى انخفاض مؤشر التنمية البشرية⁴.

الدول	الرتبة العالمية	مؤشر التنمية البشرية	أمد الحياة	نسبة الأمية	الدخل الفردي PIB par habitant
موريتانيا	137	0.553	63.2	51.2	2234
الطوغو	152	0.512	57.8	57.8	1506
غامبيا	155	0.502	58.8	58.8	1921
السينغال	156	0.449	62.3	39.3	1792
نيجيريا	158	0.470	46.5	69.1	1128
غينيا	160	0.456	54.8	29.5	2316
البنين	163	0.437	55.4	34.7	1141
الكوت ديفوار	166	0.432	47.5	48.7	1648
مالي	173	0.380	53.1	24	1033
النيجر	174	0.374	55.8	28.7	781
غينيا بيساو	175	0.374	45.8	-	827
بوركينافاسو	176	0.370	51.4	23.8	1213

فعلى مستوى الأرقام، بلغت معدلات البطالة والفقر والأمية مستويات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة 2007-2008، فضلا عن انخفاض مستوى تأهيل البشر وتدني مستويات الرعاية الصحية، وعدم جودة نظم التعليم في الكثير من الدول، وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الفقر في كثير من أرجاء المنطقة نتيجة السياسات المتأثرة بضغوط العولمة، لا سيما في بعدها الاقتصادي⁵. ووفقا لتقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا⁶ سنة 2009 فحوالي 40% من عائدات الدول الإفريقية مخصصة لخدمة الدين الخارجي على حسابات قطاعات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية. ومن أصل 41 بلدا مصنفا على أنها دول فقيرة ومثقلة بالديون تقع 33 منها في إفريقيا جنوب الصحراء⁷.

⁴ 2007/2008 Human Development, Report

<http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008/chapters/french/>

⁵ J.M COUR, Analyse démo-économique rétrospective et esquisse d'image démo-économique à long terme de la région Afrique de l'ouest. Janvier 1994.

⁶ Commission Economique des Nations Unis pour l'Afrique (CEA)2009

⁷CADTM- Les chiffres de la dette 2009- page4, http://www.cadtm.org/IMG/pdf/TAP_les_chiffres_de_la_dette-2.pdf

أمام هذه الوضعية الصعبة في مجال التنمية البشرية بإفريقيا الغربية، ما هي الأشكال التي يتخذها المجتمع المدني بإفريقيا الغربية؟ وما هي أدواره في مجال التنمية البشرية على اختلاف مظهراتها؟

2- المجتمع المدني بإفريقيا الغربية ودوره في التنمية البشرية :

1-2- إشكالية تحديد مفهوم المجتمع المدني ومكوناته

ما زال النقاش مطروحا بين المتخصصين بالشأن الإفريقي حول تحديد مفهوم المجتمع المدني بالقارة السمراء خصوصا و أن المفهوم الحديث والمتداول في الأدبيات العالمية والمولود من رحم المجتمعات ما يزال بدوره موضع خلاف، ذلك أنه مما عُرِف به المجتمع المدني هو : «أ أنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة ; لتحقيق أغراض متعدّدة ...»⁸.

والمجتمع المدني في الفكر الأوربي الرأسمالي يقوم على أبعاد أساسية هي :

- في المجال الاقتصادي يعتمد على حرية السوق .

- وفي المجال السياسي يقوم على أساس استمداد السلطة من إرادة الشعب .

- إن مفهوم المواطنة يحدده القانون الذي يضعه المجتمع.

وإذا كان ظهور المجتمع المدني في الغرب مثل تمردا ذا طبيعة سلمية على مفهوم الدولة، وكذلك على الطبقات الاجتماعية التي ارتبطت بها، خاصة في الثروة والسلطة، فإن تلك التجربة لم تعرفها القارة الإفريقية، لاسيما جنوب الصحراء، حيث لم تتجذر فيها فكرة الدولة بمعناها القومي والجغرافي، إلا عندما قسمت القوى الاستعمارية الحدود الجغرافية فيما بينها في مؤتمر برلين سنتي 1884-1885. وبالتالي فإن المجتمع الإفريقي كان خاضعا لفترات طويلة لنوعية خاصة من التنظيمات التي تمثله وتعمل على تحقيق مصالحه دونما الاضطرار للجوء للدولة. وأهم هذه التنظيمات في غرب إفريقيا الطرق الصوفية ذات الأدوار المتنوعة في التنشئة السياسية أو التكافل المجتمعي كما أن القبليات المنتشرة في المنطقة، ورغم أنها ليست ديمقراطية، فإن لها استقلالاً عن الدولة، مثل مجالس كبار السن ذات الطابع القبلي في غانا وسيراليون وكينيا. كما أن الأوقاف الإسلامية، خاصة في الغرب الإفريقي لعبت بدورها الوظائف نفسها التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة على صعيد التنمية المجتمعية⁹.

وعلى ذلك، فإن مفهوم المجتمع المدني في إفريقيا يستوعب الخبرات التاريخية التي لا تزال فاعلة في الواقع الإفريقي كالقبيلة والعشيرة والكنيسة والطرق الصوفية وغيرها، جنبا إلى جنب مع الأشكال الحديثة. والجديدة للمجتمع المدني، مثل نقابات العمال والأحزاب، والجمعيات، والنوادي، والفروع المحلية للمنظمات الدولية غير الحكومية، لاسيما التي تقوم بعمليات تشبيك وشراكة مع المجتمع المدني المحلي في عمليات التنمية، وخاصة التنمية البشرية، خاصة منذ الثمانينات واشتداد أزمة القروض الخارجية والإرتماء في تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية خاصة سياسة التقويم الهيكلي والتي كان من نتائجها انخفاض النفقات الاجتماعية خاصة على قطاعي التعليم والصحة بنسب مرتفعة. فبدأت بالمقابل تنمو وتتزايد أشكال المجتمع المدني ذات الطبيعة الاقتصادية - الاجتماعية.

⁸ د.كريم أبو حلاوة، مفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث - يناير / مارس / 1999م، ص12.

⁹ خالد حنفي علي، المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي،

ففي بلد صغير مثل بنين كانت توجد منظمة غير حكومية لكل 5000 مواطن في عام 1996، بعد أن كانت هناك منظمة لكل 45 ألف مواطن عام 1989¹⁰. وساهمت دول الشمال ومنظماتها الحكومية أو غير الحكومية والمنظمات الدولية في تعزيز قدرات المجتمع المدني، عندما زادت من المساعدات والمنح التي توجهها إليه. فأصبحت المنظمات غير الحكومية في القارة الإفريقية تدير ما يقرب من يقرب 35 مليار دولار من المساعدات الداخلية عام 1999، مقارنة بـ 1990 مليار في عام 1990.

2-2- تطور المجتمع المدني بإفريقيا الغربية

إذا كان المجتمع المدني في إفريقيا يتوزع بين الأشكال التقليدية والحديثة، فإن تطوره كان نتيجة عجز وضعف الدولة عن القيام بأدوار اقتصادية واجتماعية والتي هي من صميم مهامها. وظهر ذلك بقوة مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن الماضي، حين فشلت استراتيجيات التنمية لدول ما بعد الاستقلال في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وانهارت الاقتصادات بسبب تدهور أسعار المواد الخام التي كانت تعتمد الدول الإفريقية على تصديرها (على سبيل المثال الكاكاو والبن في ساحل العاج). ولجأت هذه الدول إلى سياسة الاقتراض لحل أزماتها، مما راكم عليها الديون الخارجية، وأجبرها على الاستجابة إلى برامج التقويم الهيكلي.

كان من تبعات هذه الأزمة تزايد أزمات القارة السلبية على صعيد الفقر والديون، وتراجع دور الدولة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال انخفضت النفقات الاجتماعية خاصة على قطاعي التعليم والصحة بنسب مرتفعة. وكرد فعل على الأوضاع المأساوية في مجتمعات إفريقيا الغربية بدأت تنتشر أشكال المجتمع المدني ذات الطبيعة الاقتصادية - الاجتماعية. ففي بلد صغير مثل بنين كانت توجد منظمة غير حكومية لكل 5000 مواطن في عام 1996، بعد أن كانت هناك منظمة لكل 45 ألف مواطن عام 1989. وساهمت الدول الكبرى والمؤسسات المالية وبعض المنظمات غير الحكومية في تعزيز قدرات المجتمع المدني الإفريقي، عندما زادت من المساعدات والمنح التي توجهها إليه. فأصبحت منظمات المجتمع المدني في القارة الإفريقية تدير ما يقرب من يقرب 35 مليار دولار من المساعدات الداخلية عام 1999، مقارنة بـ 1990 مليار في عام 1990¹¹.

2-3- بعض تجارب المجتمع المدني بإفريقيا الغربية في مجال التنمية البشرية

أصبح من المفروض على المجتمع المدني بإفريقيا الغربية أن يتحمل الدور الأكبر في إصلاح الوضعية المأساوية، وهو دور أكبر من إمكانياته في أهداف الألفية الجديدة التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 2000، وتضمنت حيزا واسعا من الانشغالات، مثل التخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد، ومكافحة الأوبئة، والأمراض المنتشرة في القارة الخ. في الوقت نفسه، فإن المؤسسات الدولية المانحة باتت تخصص جزءا لا يستهان به من منحها لدعم تنظيمات المجتمع المدني المحلي في إفريقيا، لاسيما في ضوء تشككها في قدرة الدولة على إدارة المساعدات بعدالة وشفافية.

ورغم غياب تحديد دقيق لمدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية على الصعيد الشامل لمنطقة إفريقيا الغربية، إلا أن ثمة تجارب جزئية في بعض البلدان تشير إلى هذا الدور التنموي المتصاعد للمجتمع المدني في القارة، ويكن تصنيف بعض تجاربه على الشكل التالي :

تجربة مؤسسة الإغاثة اللوثرية ومنظمات التنمية المحلية الشريكة لها في بوركينا فاسو : استطاعت منظمة الإغاثة اللوثرية ومنظمات التنمية المحلية الشريكة لها تمكين النساء من زيادة مداخيلهن عن طريق تعليمهن مهارات متنوعة، وتقديم قروض وتدريبات لمساعدتهن على بدء مشاريع أعمال صغيرة في بوركينا فاسو - مثل إدارة الشؤون المالية، ووضع سجلات صحيحة للنفقات

¹⁰م.ن

¹¹م.ن

والأرباح . وقد دفعت هذه المنظمات النساء إلى استثمار أشجار الكاريت لاستخراج مجموعة من منتجات مستحضرات التجميل. وبدأت منظمة الإغاثة العالمية اللوثرية ومنظمة (DAKUPA) بمساعدتهن على تسويق منتوجهن¹².

-التجربة الموريطانية : انتلاف المنظمات الموريتانية من أجل التعليم

تأسس هذا الإنتلاف في 26 ديسمبر 2009، ويضم 27 من المنظمات والشبكات الناشطة في المجتمع المدني في مجالات محور الأمية، وحقوق المرأة، ومكافحة التسرب والعنف في المدارس، وحقوق المعاقين والأمهات والأطفال، وحقوق الإنسان، والصحافة، وسكان الريف، ونقابات المدرسين، والتكوين، والأكاديميين، والبحث والصحة والشباب، ودمج الفتيات من ضحايا التسرب المدرسي، والطفولة الصغرى، ودمج الفتيات الفقيرات غير المتعلّقات، وحقوق المحالين للمعاش والتنمية. لقد حصل انتلاف المنظمات الموريتانية للتعليم على منحة من صندوق المجتمع المدني من أجل التعليم¹³. وتهدف هذه المنحة إلى دعم التمدريس في العالم القروي بدعم الأسر المحتاجة بشكل مستمرل ومراقبي حتى يظل أبنائها يتمدرسون ولا يسقطون في دائرة الهدر المدرسي¹⁴.

- تجربة شبكة هيئات حقوق الإنسان في إفريقيا الغربية : شبكة تجمع مجموعة من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

بإفريقيا الغربية والمشتغلة بحقوق الإنسان من قبيل مسألة المساواة بين الجنسين و احترام حقوق المرأة التي أصبحت في صدارة الجهود المبذولة في صالح السلام و الأمن و تنمية حقوق الإنسان في منطقة غرب إفريقيا. ويسمح هذا العمل المشترك بين عدة منظمات بتبادل الخبرات والتجارب من جهة ، والتخاطب بصفة مشتركة مع الهيئات الدولية . وهذا ما جعل منظمة الأمم المتحدة تدعم شبكة الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية ماديا من خلال التكفل بسير أمانتها لمدة سنتين . وتم الإعلان عن هذه المبادرة يوم 3 ماي 2010 خلال الاجتماع التنفيذي الأول لشبكة الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية المنعقد في العاصمة السنغالية من اجل المصادقة على مخطط عمله¹⁵.

-تجربة مؤسسات المجتمع المدني بإفريقيا الغربية والتفاوض مع الاتحاد الأوربي

أصبح لبعض المؤسسات المدني في إفريقيا الغربية¹⁶ حضور وازن خلال المفاوضات التي تقيمها بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لإفريقيا الغربية¹⁷ (UEMOA) و المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (CEDEAO)¹⁸، وهي تمثل بشكل خاص المزارعون ومربو الماشية والعاملون في الصيد الساحلي خاصة عند التفاوض حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع

12 م.ن

13 صندوق المجتمع المدني من أجل التعليم هو منحة من مجلس برنامج التنمية لصندوق مبادرة فاست تراك لتنفيذ التعليم للجميع عن طريق دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع التعليم. وتعتبر مؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة ائتلافات البلدان المؤهلة لمبادرة المسار السريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

14 <http://www.aqlame.com/article5676.html>، date de consultation 12 aout 2011

15 منظمة الأمم المتحدة ستعزز شبكة حقوق الإنسان في إفريقيا الغربية

<http://www.djazair.com/ennahar/61381>

16 L'ONG ENDA-SYSPRO en tant que coordinatrice de la plateforme des organisations de la société civile de l'Afrique de l'ouest (POSCAO-AO) a été particulièrement active dans les négociations.

De multiples autres ONG sont intervenues et notamment OXFAM, le CCFD, le GRET, la plateforme Européenne, le CSA, etc.

17 L'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine (UEMOA) : Bénin, Burkina Faso, Côte d'Ivoire, Guinée-Bissau, Mali, Niger, Sénégal, Togo

18 La Communauté Economique des Etats d'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) : BENIN, BURKINA FASO, COTE D'IVOIRE, GAMBIE GHANA, GUINEE, GUINEE BISSAU, LIBERIA, MALLI, NIGER, NIGERIA, SENEGAL, SIERRA LEONE et TOGO

الاتحاد الأوروبي سنة 2003¹⁹. حيث كانوا يستدعون خبراء محليين وأجانب ليستعينوا بهم في فهم مضامين الاتفاقيات وأخطارها حتى يكون تفاوضهم إلى جانب الوفود الرسمية لبلدانهم مع ممثلي الاتحاد الأوروبي ناجحا . وقد أثبتت التجربة نجاحها.

وعلى صعيد آخر ، يعمل المجتمع المدني بإفريقيا مع نظرائه في بلدان الشمال الذين يعملون من أجل كسب التأييد والدعوة لفائدة أفريقيا في ميادين من قبيل تخفيف الدين، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق. كما تسعى الأمم المتحدة بصورة متزايدة من أجل إتاحة منبر ومنتدى دوليين لتيسير التفاعل بين الحكومات والمجتمع الدولي على نحو يمكن أن تستفيد منه بلدان المنطقة²⁰.

ورغم هذه التجارب وأهميتها فإنها كانت مرفوقة بتحديات متنوعة عرقتها منظمات المجتمع المدني في إفريقيا ممثلة بالخصوص في الأزمنة الهيكيلة للمجتمعات الإفريقية واستمرار القيود التشريعية على المجتمع المدني، و الصراع بين الدولة والمجتمع المدني على الوظائف التنموية. وطبيعة الأجندة التي تصاحب عملية التمويل الأجنبي، لاسيما في ظل ضعف الموارد المحلية وتقيد الدولة.

والآن يطرح التساؤل التالي: ما هي إمكانيات التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا الغربية والمغرب في برامج التنمية البشرية ؟

3- إمكانيات التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا الغربية والمغرب في برامج التنمية البشرية

3-1- التجربة المغربية في مجال التنمية البشرية :المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو مشروع تنموي من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المغرب. انطلق المشروع رسمياً في 18 ماي 2005. تقوم على ثلاث محاور أساسية : التصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد خصاصة - تشجيع الأنشطة المتاحة للدخل القار والمدرة لفرص الشغل - العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة.

و للمبادرة أجهزة مركزية و جهوية ومحلية وشركاء عديدون من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية²¹.

من جهة أخرى سبق للرباط أن احتضنت أول مؤتمر إفريقي حول التنمية البشرية يومي 6-7 أبريل 2007 تحت عنوان "التعاون المجتمعي: التحديات والآفاق". وهو المؤتمر الذي دعا إلى عقده المغرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشهد حضور أزيد من 48 وزيرا ومثلا عن الدول المانحة والمؤسسات المالية، منها بنك التنمية الدولية والبنك العالمي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأعلن المؤتمر دعمه لثلاثة قطاعات أساسية هي: بناء القدرات في إفريقيا والمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد.

¹⁹ Marie Hrabanski et Denis Pesche (CIRAD) LES ORGANISATIONS PAYSANNES SENEGALAISES DANS LES NEGOCIATIONS COMMERCIALES : LE CAS DES APE
http://www.inter-reseaux.org/IMG/pdf_Policy_brief_-_negociation_APE.pdf

²⁰يقدم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا الدعم لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا من خلال نشر عدد من التقارير التي تبرز مساهماتها في التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. كما يعمل المكتب من أجل زيادة التعريف بمنظمات المجتمع المدني عن طريق نشر دليل للمنظمات غير الحكومية مرة في السنة.
مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

<http://www.un.org/arabic/africa/osaa/about.html>, date de consultation 12 septembre 2011

²¹-البنك الدولي ، تحدي الألفية للتعاون، نامج الأمم المتحدة للتعاون.-الوكالة اليابانية الدولية للتعاون.-التعاونية الإسبانية.-المخزونات السعودية للتعاون.-الحكومة الصينية.-الاتحاد الأوروبي.-المخزونات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

ويتمثل الهدف الثاني للمؤتمر في تمكين الأمم الإفريقية من صياغة أساليب مشتركة لمواجهة مختلف التحديات المطروحة للنهوض بالتنمية البشرية وإقامة شراكات لترويج الاستراتيجيات من أجل القضاء على الفقر عبر النمو الاقتصادي وإنشاء الثروة والوظائف الجديدة، خصوصا وأن الحكومات الإفريقية تلتزم لتزاما قويا بالعمل بالتشارك مع المجتمع المدني وسائر الشركاء في الأنشطة المتصلة بالشراكة الجديدة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

3-2- إمكانات التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا الغربية والمغرب في برامج التنمية البشرية.

إذا كان المغرب يتوفر على تجربة ست سنوات ناجحة في تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فله مبادرات رسمية أخرى موجهة لفائدة القارة الإفريقية لا تتوقف عند تقديم الدعم والمساعدة، بحيث تأخذ شكل برامج ومشاريع بل وحتى مؤسسات، تعكسها بجلاء المؤسسة العلوية للتنمية البشرية المستدامة التي أحدثت في مارس 2008، التي يوجد مقرها بالسينغال والتي تهدف إلى تمويل مشاريع تنموية في الدول الإفريقية الصديقة.

وكان أول مشروع أطلقته هذه المؤسسة في السينغال هو مستشفى لطب العيون. وأن هذه المؤسسة سيغطي مجال نشاطها عدة قطاعات للتنمية البشرية المستدامة في الدول بإفريقيا. وهذه المؤسسة التي يرأسها الملك محمد السادس شخصيا يشكل فيها العنصر البشري قطب الرحي، ومهتمة بالصحة والتنمية الاجتماعية والتربية والبيئة والفلاحة واستغلال الموارد الطبيعية علاوة على تقديم الخبرة المغربية من خلال مؤسسات خاصة مغربية ستساهم في تمويل مشاريع المؤسسة. وهذا ما يجعل المؤسسة تمثل تفعيلا لقيم التعاون بين المغرب وبلدان إفريقيا الغربية.

تتوفر بالمغرب الآلاف من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بكل جوانب تنمية الإنسان، يمكن لها أن تتخطى الحدود الجغرافية ليتضامن ويتشابك مع منظمات مجتمع مدني أخرى في مختلف أنحاء إفريقيا الغربية والعكس أيضا ممكنا وتحت أسماء معينة لتبادل التجارب والخبرات. وتتم هد المبادرة انطلاقاً من التوافق حول قضية معينة (محاربة الفقر مثلاً) أو مبادئ مشتركة (الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان، إشراك الفاعلين المحليين في التفاوض مع المؤسسات الأجنبية...) أو غيرها، بهدف خدمة مصالح الإنسان بالقارة الإفريقية. وهذا المفهوم الجديد من التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني بالمغرب مع مثيلتها بإفريقيا الغربية يمكن أن يتقاطع مع مفاهيم ومصطلحات أخرى أصبحت تستخدم للتعبير عن ظاهرة التعاون نفسها في مناطق أخرى من العالم مثل الشبكات Networks الإقليمية والعالمية. أو المجتمع المدني غير القومي Transnational Civil Society أو المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية Multi National Civil Society، أو المنظمات الدولية غير الحكومية International Civil Society.

خلاصة

لقد أصبح المغرب الرسمي يتوجه بقوة من العقد الأخير نحو القارة الإفريقية وخاصة إفريقيا الغربية باعتماد مبدأ جديد هو الحرص على تطوير علاقات التعاون والشراكة مع دول المنطقة، وتوحيد الجهود من أجل توطيد دعائم السلم والأمن في القارة وتعزيز مقومات التنمية لشعوبها. وبرز ذلك بقوة في القرار المتعلق بإلغاء المملكة لديونها المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نموا وإعفاء منتوجاتها الواردة إلى المغرب من الرسوم الجمركية.

وبالموازاة مع ذلك، وفضلا عن التعاون الثنائي، عمل المغرب على استغلال الفرص التي يتيحها "التعاون الثلاثي الأبعاد"²² المتمثل في توظيف المساعدات المالية الدولية، التي يضطلع فيها الاتحاد الأوروبي بالخصوص بدور هام، لتمويل مشاريع البنيات التحتية

²² هو نموذج من التعاون لصالح البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية تضم وكالة تنمية التعاون الدولي المغربية (AMCI)، كمؤسسة فنية مغربية ومؤسسة أخرى تنتمي لإحدى البلدان المتقدمة، وهي مثلا اليابان وفرنسا وبلجيكا، أو إحدى وكالات الأمم المتحدة. والمغرب ملتزم أيضا جنبا إلى جنب مع مؤسسات الأمم المتحدة في مشاريع التعاون الثلاثي. ويترجم التعاون الثلاثي في المجالات التالية حول عدة برامج تهم الماء الصالح للشرب ومصايد الأسماك البحرية والطرق الصحة. ويستفيد منه متدربون وأطر متخصصة ومهندسون من عدة بلدان الناطقة بالفرنسية في غرب إفريقيا ووسطها.

بالقارة الإفريقية عبر المؤسسات العمومية أو المقاولات المغربية التي تتوفر على الخبرة المطلوبة في القطاعات المعنية وهو ما زاد من تعميق وتعزيز التعاون المغربي الإفريقي في العديد من المجالات.

هذا الزخم أصبح يحتاج إلى تفعيل علاقات من نوع آخر أي بين مؤسسات المجتمع المدني في الضفتين مادام كل طرف يتوفر على الخبرات والتجارب المفيدة للطرف الآخر لخدمة أهداف الألفية الثالثة وخاصة في مجال التنمية البشرية، وذلك في استثمار قوي للميزات التي تتوافرت لعلاقات المغرب مع غرب القارة الإفريقية، وعلي رأسها الجوار الجغرافي، والروابط التاريخية والدينية واستمرار احتفائه المغرب إلى اليوم بصورة إيجابية لدى عموم إفريقيا الغربية وخاصة السينغال. ويكون كل ذلك تفعيلا حقيقيا لتوصيات أول مؤتمر إفريقي حول التنمية البشرية المنعقد بالرباط يومي 6-7 أبريل 2007 تحت عنوان "التعاون المجتمعي: التحديات والآفاق".